المشاركة السياسية للمرأة الأردنية بين السياسات والتشريعات والاعراف الاجتماعية

(مسارات التحول والمستقبل)[∇]

Jordanian women's political participation between policies, legislations and social norms(Transformation Paths and the Future)

د. "محمد سعيد" صلاح عثامنه*
Dr. "Mohamed Saeed" Salah Athamneh

أ. صباح يوسف المقابلة**
A. Sabah Yusef Maqbleh

الملخص

يهدف هذه البحث إلى إلقاء الضوء على مسارات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ودور السياسات والتشريعات في تعزيز وتمكين المرأة للوصول الى جميع المواقع التشريعية والقيادية والادارية والتي سمح لها الدستور والقوانين الناظمة للحياة السياسية في الاردن. ومع تعدد الجهات المطالبة بتمكين المرأة والمساواة وكل ما يتعلق بالمرأة من تشريعات وتعديلات وما بين الاعراف الاجتماعية والنظرة المجتمعية للمرأة ودورها في المجتمع. والتعرف الى المعيقات والتحديات التي تقف امام مشاركة المرأة، ثم نظرة مستقبلية الى تعزيز وتمكين المرأة الاردنية في كل قطاعات الدولة. أظهرت الدراسة أن السياسات والتشريعات والاعراف الاجتماعية والثقافية والإعلامية ما زالت متجذرة وتلعب دورها في تعزيز ودعم المشاركة السياسية للمراة الاردنية. لذا أوصت الدراسة من خلال ما توصلت إليه من نتائج بأن المسؤولية كذلك تقع على عاتق المرأة نفسها، فهي ما زالت لا تنتخب جنسها، لذا يجب أن تستفيد من المواقع التي منحتها لها الحكومة من خلال نظام الانتخاب المعدل "نظام الكوتا"، ومن المواقع التي وصلت إليها من خلال التعيين، وذلك للمساعدة في تغيير النظرة المجتمعة للمرأة بالمساهمة منها من خلال وجودها في المواقع المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، تمكين المرأة ، التشريعات ، الاعراف الاجتماعية.

[∇] تاريخ الاستلام : 2022/10/1 تاريخ القبول : 2022/11/2 تاريخ النشر 31 /12/ 2022
* استاذ التاريخ والحضارة –الجامعة العربية المفتوحة- عمان -الاردن Mohammed_athamna@yahoo.com
** جامعة جرش -الاردن

Abstract

This research aims to shed light on the paths of Jordanian women's political participation and the role of policies and legislation in promoting and empowering women to reach all legislative, leadership and administrative positions that the constitution and laws regulating political life in Jordan allow for. And with the multiplicity of parties calling for women's empowerment and equality and everything related to women in terms of legislation and amendments, and between social norms and the societal view of women and their role in society. And identifying the obstacles and challenges that stand in the way of women's participation, and then a future look at promoting and empowering Jordanian women in all sectors of the state.

The study shows that policies, legislation, social, cultural and media norms are still rooted and play their role in promoting and supporting the political participation of Jordanian women. Therefore, the study's findings conclude that part of the responsibility also rests with the women themselves, as she still does not elect her gender. Also, women should benefit from the positions granted to them by the government through the modified election system "the quota system", and from the positions that women assumed through appointment, in order to help change the collective view of women by contributing to them through their presence in various locations.

Keywords: political participation, women's empowerment, legislation, social norms.

المقدمة:

يحتفل العالم في الثامن من آذار من كل عام بيوم المرأة العالمي وبالإنجازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وهذا الاحتفال ما هو إلا تذكير للجميع بأنه لا يمكن الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة إلا إذا شاركت فيها المرأة، كإنسان يتمتع بكامل حقوقه الأساسية كالرجل تماماً.

الاردن يدخل مئويته الثانية بحيوية تشمل المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحزبية والبرلمانية كافة، في ظل ارادة سياسية عليا ممثلة بقيادة الملك عبدالله الثاني وشعبية وكافة المستويات الرسمية والأهلية بما يعزز مسيرة التطوير والنهوض وتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في كل قطاعات الدولة، وتمثل الدعم في العديد من الإنجازات على مستوى السياسيات والتشريعات والإجراءات من خلال رفع نسبة المقاعد المخصصة لها في البرلمان والاحزاب. خصوصا في ظل تنامي الأصوات الدولية والإقليمية المنادية بضرورة إجراء إصلاحات دستورية وانتخابية لتعزيز الديمقراطية في المنطقة بما في ذلك إشراك المرأة في العملية السياسية، والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها أصبحت فاعلا أساسيا وشريكا في عملية التنمية والتي اعتبرت بمثابة نقطة تحول في مسار الحقوق السياسية للمرأة، وقد تأكد هذا الحق تزامنا مع إطلاق أهداف الألفية التي أدرجت قضية تمكين المرأة ضمن أولوياتها.

وفي هذا البحث سنتعرض لواقع المشاركة السياسية للمرأة الاردنية ودور السياسات والتشريعات وموقف الاعراف والعادات الاجتماعية من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ثم التعرض لأهم العوائق والتحديات التي تواجه صعود المرأة للانخراط في الحياة السياسية، ومن ثم ابراز الرؤية والتطلعات المستقبلية للمشاركة السياسية ومن ثم التوصل الى اهم النتائج والتوصيات التي خلص اليها البحث.

أهمية البحث:

تعد المشاركة السياسية للمرأة الاردنية ذات اهمية بالغة وينظر اليها على انها حجر الزاوية في تطور ونهضة الدولة. ويأتي البحث محاولة لتقييم ورصد الواقع السياسي للمرأة الأردنية، خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدها الأردن خلال العقدين الماضيين والتي تأتي ضمن التوجهات الحكومية لتعزيز مكانة ودور المرأة

السياسي، وليساهم في زيادة الوعي بأهمية تعزيز ودور المرأة الاردنية في الدولة، وتوجيه انظار المؤسسات المحلية والاقليمية والباحثين لها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة الاردنية ودور السياسيات والتشريعات وموقف الاعراف والعادات الاجتماعية من مشاركتها في الحياة السياسية، والكشف عن المستوى الذي وصلت إليه في عملية التنمية السياسية. كما يهدف البحث إلى التعرف على المعيقات والتحديات التي تواجه المرأة الأردنية في الدخول إلى مواقع صنع القرار السياسي، ، ومن ثم ابراز الرؤية والتطلعات المستقبلية لها.

مشكلة البحث:

شهدت المشاركة السياسية للمرأة الاردنية تطورات مختلفة وتأثرت بالأوضاع السياسية والتي شهتها الدولة الاردنية منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر، كما شهدت السياسيات والتشريعات والاعراف والعادات الاجتماعية الاردنية تطورات ومتغيرات كثيرة كلها تصب في دعم التمكين السياسي للمرأة الاردنية في الحياة السياسية.

ولهذا تقوم الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيس الاتي:

– الى أي مدى ساهمت السياسات والتشريعات والقوانين والمؤسسات في دعم وتمكين المشاركة السياسية للمرأة الاردنية وبما يستجيب للالتزامات الوطنية والدولية؟

الاسئلة الفرعية للدراسة:

1. كيف تدعم الاعراف والاتجاهات والادوار الاجتماعية الايجابية تمكين المشاركة السياسية للمرأة الاردنية؟
2. هل المرأة الاردنية قادرة على الوصول الى حقها السياسي للمشاركة في مجتمع خال من التمييز ؟

فرضية البحث: يقوم البحث على طرح عدة فرضيات وهي:

1. وجود الإرادة السياسية لتحقيق المساواة بن الجنسين وتمكين المرأة على كافة المستويات .

2. كيف تساهم الحياة النيابية البرلمانية والحريات العامة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الاردنية؟

3. هل تستطيع الاحزاب ببرامجها في تبني قضايا المرأة ودعمها للانتساب لها وتعزيز العمل السياسي لها؟

4. مجابهة كافة أشكال التمييز ضد المرأة الرسمية منها وغير الرسمية، وجعل المنافسة مبنية على أساس الكفاءة والمساواة في القدرة على الوصول للفرص والاستفادة من التنمية الشاملة والمستدامة.

5. زادت قدرة النساء والفتيات على ممارسة حقوقهن والمشاركة بفاعلية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الاطار المنهجي للبحث وادواته:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي والذي يجمع بين التفسير، والاستنباط، والنقد، في كشف اهمية المشاركة السياسية للمرأة الاردنية. والمنهج الوصفي والتاريخي لأنه الانسب للتعرف على واقع الحياة السياسية للمرأة الاردنية.

والأدوات البحثية: والتي تتمثل في جمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة مثل الكتب والبحوث والدراسات العلمية والمجلات والدوريات العلمية ومواقع الانترنت المختلفة.

مصطلحات البحث:

* **المشاركة السياسية:** Political participation عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة السياسية، وهي أيضا عملية مساندة أو معارضة لقيم سياسية معينة"([1]).

* **تمكين المرأة:** Women empowerment هو العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تُكسبها قوةً تُمكّنها من السيطرة على حياتها، كما يُمكن تعريف تمكين المرأة بأنّه العملية

[1]) فاطمة بودرهم، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة، المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي، الجزائر، جامعة بوضياف، ص2. حياة قزادي، التنمية السياسة: المفهوم، المشكلات والمقومات والآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد04 ، بجامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 015، ص 239. علي، ناصر ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص 27. زايد الطيب مولود، علم الاجتماع السياسي، ط1، ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007، ص86.

التي تُشير إلى امتلاك المرأة للموارد وقدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بهدف تحقيق مجموعة من الإنجازات([1]).

* **التشريعات**:Legislatio مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة الصادرة عن السلطة العامة المختصة في الدولة التي تبيح أو تحظر أو تنظم حق أو مجموعة حقوق. اوهو كل قاعدة قانونية تصدر عن السلطة المختصة في وثيقة مكتوبة (الدستور)([2]).

* **الاعراف الاجتماعية**:Social norms لوائح سلوكية تسمح للبشر بالتعايش بانسجام في مكان معين. قد تتغير هذه اللوائح وفقًا لثقافة وتقاليد كل مجتمع أو بلد أو منطقة ([3]). أو سلوك معين في ناحية من نواحي حياتهم الاجتماعية زمنا طويلاً، ثم اعتقادهم بعد ذلك بإلزامية هذا السلوك وبان مُخالفته تستتبع توقيع جزاء([4]).

سبق لموضوع المشاركة السياسية للمرأة في الاردن أن عولج بدراسات سابقة([5]). لكن دراستنا هذه تؤكد تطور واقع المرأة الاردنية وتبحث في التحديات التي تقف عائق امام تمكين المشاركة السياسية للمرأة الاردنية.

---

[1]) https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%AA%D9%8

[2]) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9

[3]) https://ar.warbletoncouncil.org/normas-sociales-14453

[4]) إدريس العلوي العبدلاوي، أصول القانون، مطابع دار القلم، بيروت، 3993م، ع.ط.غ.م، الجزء الأول، ص 819.

[5]) أمل الخاروف وإيمان الحسين، العوامل المؤثرة في فوز المرأة الاردنية في انتخابات النيابية لعام 2007،المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، السنة 3 ،العدد 2(2010)؛ عبد المجيد العزام ومحمد كنوش الشرعة، اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الاردن: دراسة إحصائية تحليلية، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، السنة 33 ،العدد 3(2006)؛حسين العثمان، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الاردنية: وجهة نظر سوسيولوجية، http://www.women.jo/documents, مركز القدس للدراسات السياسية، »واقع المرأة في الاحزاب السياسية الاردنية،تموز/يوليو http://www.alqudscenter.oeg ،جمال الخطيب، الوضع الراهن للمرأة الاردنية: العوائق والفرص، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2002 <،http://www.alqudscenter.oeg ، محمد المقداد، المرأة والمشاركة السياسية في الاردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003، المنارة، السنة 12 ،العدد 1(2006)؛ صالح الخوالده، مشاركة المرأة الاردنية السياسية في مرحلة الربيع العربي: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة الاردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013 ،دراسات وأبحاث جامعة الجلفة- الجزائر، العدد 23، حزيران/يونيو 2016 ، عريب الرنتاوي و زيد عمر وحلمي ساري، تطور الحياة الحزبية في الاردن: دراسة تحليلية تاريخية، 1921-2016ّ، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية 2017.

أولاً: المرأة الاردنية والحياة السياسية – المسارات والتحول

عانت المرأة – تاريخياً – من التناقضات الكبيرة في المجتمعات الإنسانية والتي ساهمت في تدني مشاركتها في الحياة العامة. وقد ابتدأت النهضة النسائية في الاردن بصورة عملية ومنظمة في 1944/12/25 عندما تأسست أول جمعية نسائية باسم (جمعية التضامن النسائي الاجتماعية)وكانت صاحبة السمو الاميرة المعظمة والدة المغفور له الملك طلال الرئيسة الفخرية للجمعية([1]). ومع ظهور دستور عام 1952 تأسس اتحاد نسائي أردني تحت أسم "اتحاد المرأة العربية" الذي رفع شعار " حقوق وواجبات متساوية، أمة عربية واحدة" في العام 1954، ما يظهر دوره في توعية المرأة سياسياً، ولكن هذا الاتحاد توقف بعد فرض الأحكام العرفية في نيسان 1957، وحل الأحزاب السياسية، حيث فرضت قيود على المنظمات النقابية والمهنية، الأمر الذي افقدها قدرتها على الاستمرار في تلك الظروف([2]).

واصبحنا نجد ان هنالك قبولاً متزايداً واعترافاً رسمياً بأهمية المشاركة السياسية للمرأة الاردنية، بعد ان استبعدت لعقود طويلة، حيث كانت المشاركة السياسية حكراً على الرجال. وبقيت المرأة محرومة من حقوقها السياسية والقانونية في التصويت والترشيح في الانتخابات النيابية حتى عام 1974، والانتخابات للمجالس البلدية في عام 1982، ومارست المرأة حقها كناخب لأول مرة عام 1984 في الانتخابات التكميلية لمجلس النواب وكناخبة ومرشحة عام 1989 وتوالت مشاركتها في الانتخابات النيابية والبلدية واللامركزية حتى يومنا هذا([3]).

وفي عام 1974سمحت الحكومة الأردنية بقيام "الاتحاد النسائي الاردني"، الذي بادرت في تأسيسه مجموعة من السيدات الرائدات اللواتي عرفن العمل النسائي من قبل، ومعظمهن ينتمي إلى أحزاب سياسية، ويتكون الاتحاد من(72) جمعية خيرية نسائية. كما ظهرت سياسة إدماج المرأة الأردنية في عملية التنمية في خطة التنمية الوطنية (1975–1980) ونتيجة للأوضاع السياسية في الأردن آنذاك، والتي تمثلت بغياب

---

[1]) احمد العتوم، المرأة الاردنية منذ عام 1921، دائرة المطبوعات والنشر، د.ت، ص20.

[2]) محمد الجريبيع ، المرأة والمشاركة السياسية في الاردن: تطور الموقف من تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للمرأة ،عمان: مركز الاردن الجديد للدراسات، د. ت، ص 101 – 114 ،وهنا ص 107 . جمال الخطيب، المرجع السابق، ص 3. موفق ابو حميد، مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية :الثابت والمتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، مج41 ,ع473، يوليو 2018،

[3]) حسين العثمان، المرجع السابق،www.women.jo/documents/

البرلمان نتيجة احتلال الضفة الغربية بعد حرب حزيران عام 1967 بقيت المرأة الأردنية محرومة من ممارسة حقوقها في الانتخاب والترشيح حتى عودة الحياة النيابية عام 1989 ، وإجراء أول انتخابات نيابية تميزت بأول مشاركة للمرأة كناخبة ومرشحة في آن واحد، إلا أن الحظ لم يحالف أي من المرشحات في تلك الانتخابات، وفي الانتخابات البلدية لعام 1995 ترشحت عشرون سيدة للانتخابات فازت واحدة منهن برئاسة إحدى البلديات، وتسع نساء آخريات فازن بعضوية المجالس البلدية([1]).

شهدت العقود الماضية جهوداً وطنية واسعة للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بن الجنسين، بما في ذلك السلطتين التنفيذية والتشريعية والمؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني مدعومة باستثمارٍ مرتفع من المساعدات في هذا المجال، إلا أن هذه الجهود قد واجهت الكثير من التحديات على المستوى المؤسسي والثقافي والمجتمعي والفردي؛ فلم يحقق ما تم بذله من الجهد والوقت والموارد في هذا المجال الطموح المأمول على جميع المستويات([2]).

ونتيجة تزايد الاهتمام العالمي بقضية المرأة حيث عقد مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي عام 1985، وكان له أثر ايجابي على قضية المرأة في المجتمع الأردني، إذ استدعى ضرورة وجود نساء أردنية للمشاركة في ذلك المؤتمر، ثم تلى ذلك مشاركة الأردن في العديد من المؤتمرات الدولية التي تعلق بالمرأة، ومنها: مؤتمر السكان والتنمية الدولي الذي عقد في القاهرة عام 1994، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي عقد في بكين عام 1995.

وعلى الرغم ما تم تحقيقه من إنجازات وما ساهمت المرأة بتحقيقه في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أنه ما زال هناك العديد من التحديات التي يجب العمل على تذليلها،على الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع الأردني 48,5% ونصف طاقته الإنتاجية 49,4% (من إجمالي القوى البشرية) فإن ما نسبته 83,3% من هذه الطاقة معطلة(غير نشيطة اقتصادياً)، وسيؤدي استمرار ذلك إلى

---

[1]) موفق ابو حميد، المرجع السابق، مج41 ,ع473، يوليو 2018، احمد ظاهر، المرأة العربية: دراسة ميدانية للمرأة الاردنية، عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1987 ،ص 153-155 . حسني عايش وآخرون، المرأة والدور نظرة اردنية، دار الفارس للنشر عمان، ط1،2008، ص 52، محمد المقداد، المرجع السابق، ص 306؛ نانسي باكير،الجنوسة والديمقراطية في الاردن،ص 282 ،مركز القدس للدراسات السياسية، دراسة حول واقع المرأة في الاحزاب السياسية الاردنية، ص 7.

[2])الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025، ص12 https://www.women.jo/ar/node/7935

الإضرار بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأردني وتأخر جهود التنمية وتشويه مساراتها ومخرجاتها، ومن أبرز مؤشرات ذلك تدني مردود الاستثمار في تعليم الإناث على الأسرة والمجتمع. وما زالت المرأة تعاني من العنف بكافة أشكاله، وتواجه تحديات متعددة للوصول إلى العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص([1]). وفي عام 2002ً أقر الملك عبد الله الثاني ابن الحسين وثيقة "الاردن أولاً"، التي تضمنت عدة بنود تتعلق بالمرأة. وعلى مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الانسان وبمكانة المرأة والطفل والاسرة لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية، وأن تراعي قوانين الانتخاب هدف التنمية السياسية والحزبية، وتمكين المرأة من المشاركة ترشحاً وانتخاباً وضمان وصول سيدات إلى البرلمان([2]).وهذا يؤكد ايضاً رغبة القيادة السياسية العليا في تعزيز دور ومكانة المرأة في مراكز صنع القرار السياسي، ولتمكينها من الوصول إلى قبة البرلمان([3]).

ولكن مازال التقدم في شَغل المرأة لمواقعٍ قياديةٍ متواضعاً، حيث ترأس المرأة 12.6% فقط من المناصب القيادية في القطاع العام([4])، وارتفع تمثيل المرأة في المناصب الدبلوماسية بصورة متواضعة في السنوات الأخيرة ليصل الى 18.8%([5]). أما في السلك القضائي فقد أثبتت المرأة الأردنية جدارتها، حيث تزايد أعداد القضاة الإناث بصورة ملحوظة؛ إلا أن نسبتهن لم تزِد عن22 %من المجموع الكلي للقضاة، اما نسبة مشاركة النساء في الأحزاب35%، وتشغل 3 سيدات موقع أمين عام حزب، وعددهن متواضع بالهيئات القيادية([6]). حيث تعتبر الأحزاب السياسية من أهم مصادر التنشئة السياسية بوصفها أدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار ومؤسسات المجتمع المدني، وكأطر لتفعيل المشاركة السياسية الشعبية بصورة عامة والمرأة على وجه الخصوص، لكن هذه المشاركة السياسية للمرأة في الأحزاب السياسية مازالت تسجل ضعفا رغم الضمانات القانونية التي دعمت وجود المرأة في الأحزاب السياسية، مردها معوقات اجتماعية،

---

[1]) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025، ص12 https://www.women.jo/ar/node/7935

[2]) http://www.pm.gov.jo/content/1405776505/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%

[3]) محمد ابو حميد http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=12196 . محمد المصالحة،" المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني ، 2003-2007"، مجلة المنارة، المجلد15،العدد01،جامعة آل البيت الأردنية، 200، ص 182-183.

[4]) تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن مشاركة المرأة السياسية في الأردن لعام. 2018

[5]) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المراجعة الوطنية الشاملة نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً،2019.

[6]) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025،ص 28 https://www.women.jo/ar/node/7935

ثقافية، اقتصادية وسياسية وحتى الأحزاب السياسية في حد ذاتها أحيانا تحد من فاعلية المرأة وعدم تمكينها سياسيا في الاطار الحزبي ([1]).

المرأة في الأردن استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تحقق تقدم في مجال المساواة وخاصة في المجالات العمل والسياسة والاقتصاد والاجتماع، وأن تحقق مكانة سواء كانت في الحصول على مقعد وزاري أو النيابة أو القضاء، وأن تثبت وجودها على الساحة الأردنية كشريكة للرجل وليس بحقوق منقوصة. والمجتمع الأردني بالعرف والدين والعادات والتقاليد هو مجتمع ممكّن للمرأة بطبيعة الحال مع وجود بعض التحديا ([2]).

تساهم منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان في تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومنحها أدواراً قيادية بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في مجال حماية المرأة من العنف، إلى جانب دورٍ هام في كسب التأييد نحو تعديل التشريعات لإزالة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة .وتسعى منظمات المجتمع المدني إلى توحيد الجهود وتشكيل رؤية موحدة حول كيفية النهوض بواقع المرأة في الأردن ([3]).

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة الاردنية بين السياسات والتشريعات

يرى بعض المهتمين بقضية المشاركة السياسية للمرأة، إن مشاركة المرأة في المجال العام تقتصر على المشاركة في صنع القرارات السياسية والإسهام في تسيير شؤون الدولة والمجتمع والمشاركة في الانتخابات من خلال بعض القيادات السياسية القليلة والانضمام للأحزاب السياسية وتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي([4]).

وقد عمل الأردن على إدماج المرأة في الحياة العامة من خلال برامج متكاملة وجهت نحو مراجعة التشريعات، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تحول دون مشاركتها وتمكينها. فعملت الدولة على إدراج قضايا المرأة على الأجندة الحكومية لعام 2005 من خلال برنامج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة. ودعوة قانون الأحزاب

[1]) مركز الاردن الجديد للدراسات، المرأة الاردنية والعمل السياسي،ط1،تموز 1993،ص33.

[2]) https://ammannet.net/%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%

[3]) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025) ص21 https://www.women.jo/ar/node/7935

[4]) فاطمة بودرهم، المرجع السابق، ص4.

السياسية رقم 19 لسنة 2007إلى ربط حصص التمويل للأحزاب بمستوى مشاركة النساء والشباب في صفوف هذه الأحزاب([1]).

وتلعب التشريعات والأطر المؤسسية والسياق الثقافي والاجتماعي دوراً ديناميكياً ومتداخلاً بحيث يؤثر ويتأثر كل منها بالآخر وتساهم جميعاً في مساحة التفاوض الاجتماعي والسياسي لإحداث التغيير اللازم للنهوض بواقع المرأة في الفضاءين العام والخاص .كما تؤثر هذه السياقات بشكل مباشر ومتداخل على التقدم المحرز في مجالات التنمية المختلفة والقدرة على حماية المرأة من التمييز والعنف .يساهم الواقع المتفاوت الذي تعيشه النساء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي في تفاوت أثر هذه السياقات على واقع المرأة في مجالات المشاركة الاقتصادية والسياسية وتمكينها الاجتماعي وحمايتها، وتشكل هذه السياقات الثلاث البيئة المؤثرة في إحداث التغير إيجاباً أو سلباً.

على الرغم ما شهده الأردن في السنوات الماضية من أزمات إقليمية ألقت بظلالها على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما شكلته هذه الأزمات من تحدٍ حقيقي لجهود التنمية المستدامة والشاملة، إلا أن جهود النهوض بواقع المرأة وتحسين أوضاعها في المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية استمرت عبر العقد الماضي على مستوى التشريعات والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات .لقد شهدت تلك الفترة اهتماماً متزايداً بقضايا المرأة على المستويين الرسمي والأهلي على صعيد سياسات تفعيل المساواة فيا يتعلق بتعزيز حقوق المرأة وتمكينها في المجتمع بما ينسجم والتغيرات الاجتماعية التي طرأت على حياة المرأة والانخراط المتزايد لها في مختلف المجالات([2]).

الدستور الأردني ساوى بين الاردنيين الذي تنص مادته السادسة على "المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز." وقد شكل إصدار وتعديل التشريعات من القوانين والأنظمة نقطة تحولٍ جوهرية في قطاع المرأة؛ لما للتشريعات من دور أساسي في حماية المرأة وتحسن مستوى مشاركتها في الحياة العامة وفي القيادة. لقد شهدت الأعوام الخمسة الماضية صدور وتعديل مجموعة من التشريعات نحو إزالة

[1]) علاء زهير الرواشدة، اسماء ربحي العرب، المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج 43 ملحق3،2016،ص 1353.

[2]) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020–2025، ص19 https://www.women.jo/ar/node/7935

التمييز والعنف ضد المرأة وتعزيز مشاركتها وحمايتها من العنف، منها: قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل وقانوني التقاعد المدني والعسكري وقانون الحماية من العنف الأسري وقانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون الانتخاب، بالإضافة لنظام المساعدة القانونية ونظام دور الحضانة ونظام الخدمة المدنية ونظام العمل المرن ونظام دور إيواء المعرضات للخطر ونظام صندوق تسليف النفقة. ولا زالت هناك حاجة لإعادة النظر في بعض الأحكام الخاصة بهذه التشريعات وفي العديد من التشريعات الوطنية والتعليمات التنفيذية الأخرى، والتي تحتاج إلى التعديل والتطوير لتتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان، ولإزالة ما تبقى من مواد فيها تمييز ضد المرأة، والعمل على تحسن فرص وصولها للعدالة. تجدر الإشارة إلى أن التحديات المرتبطة بالتشريعات لا تقتر على التشريع نفسه؛ بل تمتد لتشمل قضايا مرتبطة بالمساواة أمام القانون من خال التطبيق، والقدرة على الوصول إلى العدالة، وسيادة القانون. وأن هناك حاجة ماسة لمراجعة القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية، و ضرورة رفع الوعي القانوني للنساء والفتيات، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد آليات لضمان تنفيذ القوانين من الجهات المسؤولة ([1]).

ومن الناحية التشريعية والتمثيل النسائي نجد أن التعديلات والتشريعات التي حصلت مؤخرا هي من دعامات تمكين المرأة واكتسابها حقوقها والبيئة التشريعية والتعديلات التي حصلت على القوانين أعطت للمرأة حقها وكفلت لها حقها وعملت على الكثير من القضايا التي من شأنها المساواة بين المرأة والرجل، ويجب أن يكون هناك منافسة ما بين الرجل والمرأة بحيث أن تتبوأ النساء مقاعدهن من خلال الانتخاب والمنافسة([2]).

ويشكل مشروع اللامركزية الذي تبنته الحكومة الأردنية في عام 2015، فرصة لتحقيق تطور نوعي في عملية التنمية المحلية ورفع مستوى الخدمات وإشراك المرأة بشكل فعلي في عملية التخطيط الاستراتيجي وإيصالها على قدم المساواة إلى هياكل السلطة والمشاركة الكاملة فيها. وبناءً عليه فقد سعت الحكومة الأردنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2025 – 2020 ، وقد تم تحديد أولويات الاستراتيجية لتتماشى مع الدستور الأردني والخطط والاستراتيجيات الوطنية المرتبطة بالمرأة وكذلك الالتزامات والتعهدات الدولية وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية

[1]) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025، ص20 https://www.women.jo/ar/node/7935

[2]) https://ammannet.net/%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%

المستدامة 2030 ، وخاصة الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وبهذا تصبح هذه الاستراتيجية خارطة الطريق للدولة الأردنية لتحقيق المساواة بن الجنسين وتمكين المرأة، يتم العمل على تحقيقها من خلال السلطة التنفيذية بالعمل مع السلطة التشريعية وبالشراكة الفاعلة مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل نهضة الأردن وازدهاره([1]).

ومع وجود التشريعات والقوانين والتعديلات المستمرة عليها لضمان مشاركة أكبر للمرأة في مختلف المجالات يجب أن يكون هناك نظرة شمولية مرافقة للوصول إلى تطوير مشاركة المرأة، لا تكفي التشريعات المتعلقة بالمرأة ولا تكفي الأنظمة والسياسات، لا يكفي تعديل الموروث الاجتماعي الذي له جوانب ايجابية ولكن يؤثر على المشاركة لأسباب تتعلق بأمان النساء في الأردن، فعلينا أن ننظر لقضايا المرأة بمنحى شمولي تكاملي .وان معيقات مشاركة المرأة سياسيا تتمثل بالإشكالية ما بين الأطر النظرية من تشريعات وقوانين وسياسات وبين التطبيق الفعلي لها، وحقيقة التطبيق الفعلي قد تسيطر عليها الثقافة الذكورية على من يتولى الانفاذ دون أن يعي ذلك في كثير من الأحوال. اضافة إلى معيقات تتعلق بعدم تمكن المرأة من الولوج إلى الموارد وما زال العمل السياسي يتمحور حول أشخاص وليس قضايا([2]).

ولضمان مشاركة أكثر للمرأة في الحياة العامة، تم اقراح إدخال تعديلات على التشريعات والأنظمة الداخلية للمؤسسات في القطاع الخاص، وفرض كوتا نسائية في المواقع القيادية من أجل ضان وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار. وإنشاء برنامج تحفيزي لتشجيع القطاع الخاص على دعم المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وإيصال المرأة لمراكز صنع القرار وخلق بيئة عمل ملائمة([3]). علماً إن تغيير واقع المرأة يستلزم الوعي بحقوقها والعمل الجاد والمستمر لتطويرها وتنميتها، وهذا لن يتأتى إلا بخلق قاعدة واسعة مناهضة لجميع أشكال التمييز ضد المرأة([4]).

---

[1]) (الاستراتيجية ، المرجع نفسه، ص13

[2]) https://ammannet.net/%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%

[3]) الاستراتيجية الوطنية، المرجع السابق ،ص28.

[4]) http://centers.ju.edu.jo/ar/wsc/Lists/MostReadArticles/Disp_Form.aspx?Id=3

ثالثاً: المشاركة السياسية للمرأة بين الاعراف والعادات الاجتماعية

المجتمع الاردني مجتمع ذكوري وعشائري وعائلي وجهوي، تحكمه قيم ومبادئ وأنماطً وعلاقات وعادات وتقاليد تحدد موقع المرأة اجتماعيا، وتحدد ما هو مناسب وغير مناسب لإدوار الرجال والنساء، وبالتالي تؤثر في واقع المرأة في مجال المشاركة السياسية. والاعتقاد السائد لدى الغالبية العظمى لأفراد المجتمع يؤكد أن العمل السياسي لا يلائم طبيعة المرأة، وأنها لا تتحلى بصفات العمل السياسي ومهاراته التي يتمتع بها الرجل مثل القدرة على الاقناع والخطابة، والمرأة غير قادرة على اتخاذ قراراتها([1]).

وتلعب البنيوية الثقافية والاجتماعية دوراً رئيساً في تأطير السياسيات والبرامج والمبادرات، وتحديد قدرتها على تحقيق التغير النوعي في علاقات القوى والأدوار الاجتماعية، ومواجهة أشكال التمييز والعنف التي تعاني منها المرأة. فلا يمكن الاستمتاع بالحق في المشاركة السياسية مثلاً في ظل التمييز والعنف والتهميش والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي .ولكن لا زال تعديل التشريعات باتجاه المساواة بين الجنسين يواجه مقاومة سياسية ومؤسسية واجتماعية، مبنية على فكرة الدور الثانوي للمرأة في الحياة العامة، وتبعيتها للرجل ضمن الأسرة بالرغم من التقدير لدورها الأسري كأم ومقدمة رعاية، وفي ظل حالة من الإنكار للتغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع([2]).

وتتمثل المعوقات في جملة من الإتجاهات والتوجهات الاجتماعية والثقافية منها: شيوع ثقافة التمييز ضد المرأة، وهذه الثقافة تبتعد عن ثقافة الكفاءة والجدارة، لكي تحل محلها ثقافة الموالاة والتبعية، وهي اتجاهات سلبية نحو العمل السياسي وتوجهات مخالفة لمفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة الكاملة. والعادات والتقاليد التي تغذي النزعة الأبوية، سلطة الذكور على الإناث، وخضوع المرأة لأوامر ونواهي الرجل مهما كانت صلته بها. وخصوصية النساء العربيات اللواتي يرين في العمل السياسي عاملا معيقا لأدوارهن الاجتماعية والتربوية، فضلا عن التأثيرات السلبية على صحة المرأة العقلية والنفسية وعلى علاقتها بأسرتها([3]). وثقافة العيب من

---

[1]) محمد المقداد، المرجع السابق،2003 ،ص 321؛ نانسي باكير، المرجع السابق، ص 282 ، ومركز القدس للدراسات السياسية، دراسة حول واقع المرأة في الاحزاب السياسية الاردنية،« ص284،283. خديجة ابو علي وأخرون، المرأة الاردنية وقانون الانتخاب، دار سندباد للنشر، عمان، 1997، ص53.

[2]) الاستراتيجية الوطنية، المرجع السابق، ص12.

[3]) فاطمة بودرهم، المرجع السابق، ص4.

العوامل المباشرة التي تحد من مشاركتها السياسية، حيث إن المجتمع الأردني ينظر إلى كثير من الأعمال والنشاطات النسائية على أنها غير جائزة وتصنف أحيانا على أنها عيب اجتماعي مما يضعف بالتالي مشاركة المرأة في الحياة السياسية([1]).

تشكل المعايير الاجتماعية السلبية والقوالب النمطية المبنية على الفروقات بن الجنسين عائقاً رئيسياً للنهوض بواقع المرأة في الأردن، كما وتؤثر الممارسات المجتمعية السلبية على قدرة النساء والفتيات على اتخاذ القرارات في العديد من المجالات بحرّية، والتي تتعلق بالتعليم والصحة والادخار والإنفاق والميراث وممارسة الحقوق السياسية، حيث ما زالت تحديات العلاقات الاجتماعية تؤثر في توجهات النساء عند اتخاذ هذه القرارات، إلى جانب ضعف قدرة المرأة على مواجهة الأعراف الاجتماعية السالبة لحقوقها الشرعية والقانونية. وتلعب وسائل الاعلام دوراً مهاً في تغير النظرة النمطية للمرأة أو تعميقها، مما يؤثر سلباً على إقبال النساء على المشاركة في الحياة السياسية([2]).

الأردن وقع على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتزامها بتنفيذ التعهدات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان في مختلف المجالات بما في ذلك قرارات مجلس الأمن المرتبطة بالمرأة والأمن والسلام، وكان آخرها أجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030 التي تبناها الأردن مع المجتمع الدولي في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام2015 ،ولا يمكن تجاهل أثر الأزمات التي واجهها الأردن بسبب الصراعات المحيطة به وموجات اللجوء التي تعرض لها، على مجمل المجهودات التنموية، والتي فرضت ضغوطاً على الموارد والخدمات والنمو الاقتصادي بشكل عام([3]).

رابعاً: المشاركة السياسية للمرأة الاردنية: العوائق والتحديات

ما يزال الواقع السياسي للمرأة العربية والأردنية يوصف بالمحدودية والضعف مقارنة مع واقعها التعليمي والصحي والثقافي والاجتماعي، فلم يتم تمثيلها إلى حداً ما بشكل منصف في الحكومة والبرلمان، والنقابات والأحزاب السياسية والإعلام وغيرها من الهيئات، للارتقاء بالمستوى المطلوب الذي يعبّر عن واقع المرأة في

[1]) علاء الرواشدة، اسماء المرجع السابق، ص 1364.

[2]) الاستراتيجية الوطنية ،المرجع السابق، ص22.

[3]) الاستراتيجية الوطنية، المرجع السابق، ص13

المجتمع الأردني. وتواجه الكثير من التحديات نحو الوصول للمناصب القيادية، ويعود ذلك في نظرهن إلى طبيعة المجتمع، الذي يصفونه بأنه "ذكوري" في خصائصه. وان الشخص الناجح تجري محاربته، "وإذا كانت سيدة، فإنها تحارَب من غالبية الأشخاص حتى المتعلمين أنفسهم! فثمة نظرة ذكورية ترفض مشاركة المرأة، فضلاً عن الحاجة لموازنة مالية ليست قليلة، وهو الأمر الذي لا يتوافر كثيراً للسيدات المرشحات(1).

ولم تتمكن المرأة من الوصول إلى مناصب مهمة في المجالس المنتخبة ولا في المراكز القيادية إلا مؤخرا، وهو ما ستحاول عدد من الدول العربية تجاوزه بالاعتماد على نظام الحصص أو ما يعرف بالكوتا بدول كالمغرب والأردن والعراق ومصر. وهي التقنية التي سمحت للمرأة الدخول إلى المعترك السياسي. ولكن استمرار غياب المرأة عن المشاركة السياسية سواء بالتصويت أو الترشح أو تقلد المناصب السياسية ظل حاضرا إلى يومنا هذا ([2]).

مفتاح الأردن للاستقرار الاقتصادي والسياسي: تمكين المرأة"، إلا أن المرأة الأردنية كانت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الحياة الاقتصادية والسياسية، وكيفية تخطي العقبات والمعيقات أمام مشاركة المرأة في المجتمع والحياة العامة– أنه جرى العمل على تنفيذ حملات توعية وتثقيفية فيما يتعلق بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة؛ من أجل دعم المرأة في الوصول لمواقع صنع القرار، ودعم استمرارها من خلال معرفة حاجاتها التدريبية لتلك المهمة(3).

التحديات التي تواجه النساء في المجتمع ليست واحدة؛ فمنها القانوني والاجتماعي والاقتصادي، بيد أن التحديات في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة أكبر؛ إذ يضاف إليها نظرة مجتمعية بأن للنساء مكانهن في الحيّز الخاص لا العام، وإن الضغط العشائري تظهر سيطرته في الانتخابات، وداخل المجالس يوجد عدم ثقة بأداء السيدات، وأن المرأة التي تتمكن من الوصول تصل من خلال ارتباطها بعمل

---

[1]) مركز الريادة للمعلومات، المرأة والاحزاب والانتخابات، عمان،1997، 35،36. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "التدابير الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي" ،5،6ديسمبر، 2004، القاهرة، مصر، ص 1.

[2]) د.إكرام عدنني https://pomed.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8

[3]) https://alanbatnews.net/article/184366 :

نقابي أو حزبي أو عمل مجتمعي، فضلاً عن الدعاية الانتخابية التي تحتاج لقدرة اقتصادية، وهو أمر قد لا يتوافر لدى السيدات كثيراً، على نحو يحدُّ من مشاركتهن. بالرغم من أن العديد من النساء الأردنيات يتمتعن بالموهبة والرغبة في النجاح بأي مجال يخترنه، ولكن عدداً أقل منهن يمتلكن المهارات والثقة أو الفرص للمشاركة في مجتمعهن خارج أدوارهن العائلية التقليدية. وإن غياب العدالة الاجتماعية وانتهاك حقوق الإنسان وغياب المشاركة ومكافحة العنف ضد المرأة والنظرة النمطية والتمكين الاقتصادي وتعزيز المشاركة السياسية كلها قيم ستسهم في الاستقرار، والأهم أنه يجعل للمرأة دوراً أساسياً في ترسيخ الاستقرار بدل أن تكون ضحية(1).

لا يمكن إغفال أثر الواقع الاقتصادي وتفاوت نوعية التعليم على النساء خاصة ممن يقطن في المناطق الجغرافية النائية والقرى والبادية، والتحديات التي يواجهنها في سوق العمل خاصة في مجال التقدم الوظيفي وعدم توفر بيئة مستجيبة لاحتياجات المرأة في الفضاء السياسي، ما يؤثر على قدرة النساء في بناء الخبرات والوصول للموارد المالية والحصول على الدعم المجتمعي للتمكن من المنافسة والوصول إلى مواقع صنع القرار. وهناك ضعفاً عاماً في مشاركة النساء في الحياة العامة والوصول إلى مواقع صنع القرار في مختلف المجالات .بالإضافة إلى عزوف النساء عن المشاركة السياسية والانخراط في الأحزاب .كما أن قلة الدعم المادي والمعنوي والإتجاهات المجتمعية التي تتحفظ على ساعات العمل المتأخرة والخروج ليلاً في ظل غياب مقومات المدن الآمنة من طرق للمشي وإضاءة ومواصفات كفؤة، ما يؤدي إلى تحفظ المرأة ويحول دون مشاركتها في الحياة العامة والسياسية([2]).

تعرض المرأة للعنف في العمل العام والسياسي، والقيام بممارسات ضد مرشحات كإرسال تهديدات او تدمير الممتلكات الشخصية هذا يعيق بشكل مباشر وصولهن للفضاء العام، والعمل على التصدي لكافة العوائق التي تقف أمام تقدم النساء وزيادة نسبة مشاركتهن، وزيادة الوعي بخطورة العنف السياسي وأثره على المشاركة السياسية للمرأة وضرورة أخذ كافة التدابير اللازمة والرادعة للتصدي له على كافة المستويات والأصعدة ([3]).

---

[1]) https://alanbatnews.net/article/184366 :

[2]) الاستراتيجية الوطنية، المرجع السابق ،ص28.

[3]) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة https://women.jo/ar/node/8061

في ظل كل هذه التحديات، يجب مواصلة تعديل التشريعات الوطنية لتتواءم مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية، والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وبناء قدرات المؤسسات المختلفة لتعزيز دور المرأة، والتصدي للبنيوية الثقافية والمجتمعية السائدة، والقضاء على العنف المبني على اساس الجنس، ورفع مستوى حضور المرأة السياسي والاقتصادي، ما يتطلب تبني سياسات حكومية متكاملة وتشريعات تدعم الجهود المجتمعية المبذولة لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والنهوض بالمرأة وتعزيز دورها في الفضاءين العام والخاص([1]).

ويمكن القول أن المشكل لا يكمن فقط في وجود قوانين أو التصديق على توصيات ومعاهدات دولية. ولكن المشكل أكبر من ذلك فهو يكمن في أنماط السلوك التقليدية والعقلية التقليدية السائدة والمسيطرة على البنيات الاجتماعية العربية، والتي تعتبر حتى الحديث عن موضوع وضعية المرأة وحقوق المرأة من الأمور التي لا تستحق الدراسة أو حتى الحديث عنها. وما يمكن تأكيده هو أن إشراك المرأة بالحياة السياسية من أهم شروط الديمقراطية فعندما نتحدث عن الديمقراطية لا بد أن نسلم بأن أحد مرتكزاتها هو المساواة وإعطاء الفرصة للجميع دون تفرقة بين الجنسين، ولا بين الشباب والأكبر سنا. وإذا كانت المساواة منصوص عليها بالدساتير العربية إلا أنها تحتاج لآليات لتطبيقها على أرض الواقع. وتحتاج أكثر إلى تفعيل مبدأ العدالة وليس فقط المساواة ([2]).

اثر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على وصول المرأة لمواقع صنع القرار

العشائرية وذكورية المجتمع وثقافته	قدرة المرأة على المشاركة السياسية	عدم انتخاب المرأة للمرأة	غياب الوعي بالثقافة الحقوقية لدى المرأة	ضعف الأحزاب وتدني مشاركة المرأة فيها	ضعف الحركات النسائية والمنظمات الداعمة للمرأة	مسؤولية الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني	عدم تمتع المرأة بالاستقلالية المالية عن الرجل	تدني مستوى الدخل والتركيز على أولويات الأخرى	تكلفة الحملات الدعائية الانتخابية

[1]) الاستراتيجية الوطنية، المرجع السابق، ص13 .

[2]) د. إكرام عدنني https://pomed.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8

خامساً: التمكين السياسي للمرأة الاردنية– رؤية مستقبلية

يعد توسيع مشاركة المرأة الاردنية في العمل السياسي كضرورة وطنية باعتبارها تمثل نصف المجتمع وتشارك الرجل مهمات الحياة، ومساهمتها الفاعلة في مختلف جوانب التنمية من شأنه أن يساعد في رفع عملية التقدم في الدولة الأردنية التي تواجه العديد من التحديات والمشاكل، فالتنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضه للخطر.

وفي يوم المرأة العالمي إنجازات كثيرة تحققت، وأخرى ما تزال في طريقها. تشريعات نُصت، وقوانين وضعت، لتصل إلى تأمين حياة السيدات في بيوتهن، تنصفهن، وتضمن لهن حقوقهن. والمرأة الأردنية استطاعت أن تأخذ مكانها في المجتمع، وهذا ما تؤكده النماذج الرائعة التي تجسدها سيدات كثيرات في الأردن، استطعن أن يتحدين الظروف، ويرسمن قصص نجاح، كما وحصلت على مجموعة من الحقوق التي تضعها في مرحلة متقدمة، مقارنة بالمرأة في الدول العربية المجاورة. إلا أن المرأة الأردنية في هذا اليوم، تقف والأمل يحدوها بتعديلات على قوانين تمس واقعها الذي تعيش كقانون الانتخاب التقاعد والضمان الاجتماعي والأحوال الشخصية، كما ويملؤها الطموح بأن تكون فاعلة في مجتمعها في شتى المجالات، إلى جانب ذلك تتوق المرأة إلى أن تنتهي أشكال التمييز على اختلافه. ورغم كل ذلك، فقد كانت هنالك بعض الإنجازات الإيجابية، ومن ضمنها التعديلات على قانون الأحوال الشخصية وهي إيجابية في مجملها. إلى جانب مشاركة المرأة في العمل السياسي، وهو المجال الذي بات مفتوحا، وهو بلا شك يُعد أمرا إيجابيا كذلك. بالإضافة إلى تعديل قوانين تتفق مع كرامة المرأة؛ مثل قانون العمل الذي وضع تعليمات تحمي المرأة من التحرش في العمل، وإيجاد دور حضانة للسيدات العاملات، وعدم فصل المرأة الحامل خلال العمل([1]).

تأسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عام1992 ، وشُكلت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في عام 2015 كآلية وطنية للنهوض بوضع المرأة في الأردن، وتعزيز مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة، وتأكيداً على تنفيذ الأردن لتعهداته الوطنية والعربية والدولية([2]).

---

[1] http://centers.ju.edu.jo/ar/wsc/Lists/MostReadArticles/Disp_Form.aspx?Id=5

[2] الاستراتيجية الوطنية، المرجع السابق، ص20.

في شهر أيلول 2012 انضم الأردن إلى الولايات المتحدة لشراكة المستقبل المتساوي كعضو مؤسس، وهو جهد دولي لمكافحة المعيقات التي تحول دون مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية. ومن خلال هذه المبادرة التزمت كل دولة مشاركة بإدخال تغييرات حقيقية لصالح النساء والفتيات فيها. والتزم الأردن كذلك بزيادة مشاركة المرأة السياسية في القضاء والبرلمان والحكومة وغيرها من المجالس المعينة. والتزم أيضاً بمراجعة قانون العمل وغيرها من التشريعات لتشجيع مشاركة نسوية أكبر([1]).

وأكد جلالة الملك عبدالله الثاني وفي اكثر من لقاء على أهمية دور المرأة في إنجاح عملية التحديث السياسي، وأن كلا الشباب والمرأة يُمثّلان قوة رائدة في جميع مسارات عملية الإصلاح، مشدّدًا على أهمية انخراط المرأة في الأحزاب السياسيّة، حاثًّا إيّاها على الانخراط في هذا المسعى لما قد تلعبه من دور في دفع التحديث السياسي وإنجاحه في المرحلة المقبلة. وقد بين أيضا أن صوت المرأة بالغ الأهمية في عملية التحديث، لافتًا إلى ضرورة توجيه كافة المؤسسات على تعزيز دورها وتذليل العقبات التي تحول دون مشاركتها بصورة أوسع في سوق العمل والتنمية الاقتصادية([2]). يعد مركز دراسات المرأة وحدة أساسية من وحدات الجامعة الأردنية, يمنح درجة الماجستير في دراسات المرأة وبدعم واهتمام كريمين من صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال حفظها الله ورعاها, مركزاً متخصصاً في شؤون المرأة, وقضاياها على المستويين المحلي والإقليمي([3]).

ونؤكد على أهمية تطوير ثقافة المجتمع خاصة في المدارس والجامعات، والالتفات إلى أي مدى نصنع مواطنة المرأة لتسهم في التنمية انطلاقا من مبدأ أنه لا تنمية دون مواطنة ولا مواطنة دون ديمقراطية تكفل حق السجال والاختلاف بين جميع فئات المجتمع التي تشكل نسبة النساء فيه النصف([4]).

---

https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=113805&lang=ar&name=news

([1]) https://jo.usembassy.gov/ar/advancing-womens-empowerment-a-shared-vision-for -

([2]) http://centers.ju.edu.jo/ar/wsc/Lists/CenterNews/School_DispNews1.aspx?ID=214

([3]) الاستراتيجية الوطنية، المرجع السابق، ص20.
http://centers.ju.edu.jo/ar/wsc/Lists/CenterAbstract/School_FacultyAbstract.aspx?ID=1

([4]) http://centers.ju.edu.jo/ar/wsc/Lists/CenterNews/School_DispNews1.aspx?ID=214

ويعد وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في السلطة التنفيذية والتشريعية ومجالس المحافظات والمجالس المحلية والبلدية ومجالس إدارة المؤسسات الحكومية والشركات من أولويات المرأة في الأردن ، والوصول الى "مجتمع خالٍ من التمييز والعنف المبني على أساس الجنس؛ تتمتع فيه النساء والفتيات بالحقوق الإنسانية الكاملة والفرص المتساوية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة"، وعلى أهمية تفعيل دور المؤسسات غير الرسمية في تحقيق الإنصاف والعدالة بن الجنسين داخل الأسرة لضمان قبولها ودعم تحقيقها على مستوى المجتمع([1]).

وحتى نؤكد على أهمية انخراط المرأة في المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية، هذا يستدعي توجيه الأنشطة والبرامج التوعوية لمختلف فئات النساء لتأكيد حضورهن في المجال السياسي كعناصر قادرة على إحداث التغيير.

وانخراط المرأة في أنشطة وبرامج مؤسسات المجتمع المدني لتشكيل الخبرات الأولية في العمل العام، ولتحقق تراكما في الممارسة المدنية والحقوقية، مع أن الأنشطة والبرامج المطروحة حول تمكين المرأة سياسيا لا زالت دون المستوى المطلوب ومحدودة للغاية([2]).

- **الخاتمة:**

لايزال أمامنا مشوار طويل، لأن تمكين وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة يعد أمراً ضرورياً في عالمنا اليوم ويعزز الاستقرار والنمو والتنمية. وعندما تحظى المرأة بالتمكين يكون لديها المزيد من القدرات والموارد التي تمكّنها من المطالبة بمستقبل أفضل لأسرتها. إن المرأة بصفتها شخصية عميقة التأثير في أسرتها ومجتمعها قادرة على لعب دور أساسي في النهضة والتطور، فالتنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضه للخطر.

*** النتائج :**

– تمثل المرأة نصف المجتمع وتشارك الرجل مهمات الحياة، ويعد مشاركتها في العمل السياسي ضرورة وطنية من شأنه أن يساعد في رفع عملية التنمية في الدولة الأردنية.

[1]) الاستراتيجية الوطنية، المرجع السابق، ص31، 32،33 .

[2]) https://www.ammonnews.net/article/522422

– تلعب السياسات والتشريعات دوراً هاماً واساسي للنهوض بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها على كل المستويات.

– الاعراف والعادات الاجتماعية لازالت تنظر الى المرأة بعدم وعي بأهميتها وقلة ثقة بقدراتها في العمل السياسي.

– الاعلام له دور محوري للنهوض بواقع المرأة، وبدورها الحقيقي في المجتمع بتطويره وتنميته.

*** التوصيات:**

1. رفع التمثيل النسبي للنساء في البرلمان والمجالس البلدية واللامركزية والاحزاب والهيئات وتعديل التشريعات اللازمة بما يكفل فرصاً أفضل لمشاركة النساء.

2. تحسين وضع المرأة الاقتصادي واتاحة المجال امامها للاستثمار وعمل المشاريع.

3. توعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة ومحاربة ثقافة العيب والنظرة الدونية لها.

4. تقديم الدعم المادي والمعنوي للوزارات والمؤسسات والجمعيات والاحزاب التي تمكن المشاركة السياسية للمرأة.

5. عقد البرامج والدورات التدريبية والتأهيلية التي ترفع من سوية ثقافة المرأة ووعيها بأهمية المشاركة السياسية، واكتساب المهارات وصقل الاستعدادات الشخصية للقيادة.

6. إنشاء مراكز المعلومات والدراسات المتخصصة بشؤون المرأة.

7. دعوة الإعلام للقيام بدوره ومسؤوليته في المساهمة بتغيير الصورة النمطية للمرأة، والتركيز على أهمية مشاركتها بالعمل السياسي.

(الجداول)

جدول(1) عدد المرشحين وعدد المرشحات ونسبة المرشحات من مجموع المرشحين للانتخابات النيابية للأعوام السابقة

السنة	عدد المرشحين		للنساء
	ذكور	إناث	
1989	635	12	%2
1993	531	3	%0.6
1997	544	17	%3.1
2003	765	54	%7.1
المجموع	2475	86	%3.47

المصدر : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي اليونيفيم 2004،تقرير اوضاع المرأة الأردنية عمان ، ص 45

جدول(2)الانتخابات النيابية الأردنية 2020 (المجلس النيابي التاسع عشر)في ظل جائحة كورونا

السنة	اعداد الناخبين النهائية	الذكور	الاناث	عدد المترشحين		نسبة المترشحين	عدد الفائزات	
				ذكور		نساء	ذكور	نساء
2020	4,640,643	2,197,161	2,243,482	1314		360	78 %	%22 15 سيدة على الكوتا فقط
نسبة الاقتراع	**الذكور**	**الاناث**	**عدد المقترعين**	**الذكور**		**الاناث**		
%29,90	%34,12	26,11 %	1,387,711	749,630		638,081		

المصدر: الهيئة المستقلة للانتخاب – تاريخ الدخول 2022/2/22م www.iec.jo

https://www.iec.jo/sites/default/files/2020-11/cand_2020_website_final_31_10_2020.pdf

جدول(3)اعداد المرشحين لانتخابات مجالس المحافظات(اللامركزية) والمجالس البلدية ومجلس امانة عمان الكبرى(2022)

طلبات الترشح	عدد الطلبات	الذكور	الاناث	
رئاسة بلدية	572	572	0 صفر بينما عام 2017 كان 616 مترشحة ومترشح بوجود 6 سيدات.	
اعضاء مجلس بلدي	3089	2396	693 نسبة 22%	
اعضاء امانة عمان	111	94	17	
اعضاء مجلس محافظة	1048	891	157 بنسبة زيادة 4% عن عام 2017	وصلت نسبة السيدات المترشحات لمجالس المحافظات إلى 13% من مجموع المترشحين والمترشحات وبعدد وصل إلى 133 ، بينما كانت نسبة السيدات من مجموع المترشحين خلال الانتخابات السابقة 9% من مجموع المترشحين.

المصدر: الهيئة المستقلة https://ar-ar.facebook.com/IECjordan/photos/pb.

راصد https://www.facebook.com/pg/AlHayatCenterRased/posts/ 2022/2/9

وقد فازت 68 سيدة بالتنافس بنسبة 27% في عضوية هذه المجالس.

جدول (4) المرشحون والفائزون في الانتخابات البلدية حسب الجنس عام 2003

السنة	عـــــــــدد المرشحين		المجموع	نسبة النساء
	ذكور	نساء		
2003	1610	40	1650	%2.4
الفائزون	589	5	588	%0.9

صندوق الامم الانمائي، اليونيفيم مرجع سابق ص 56